



في ضوء كل ما سبق قد كان لأحداث 11 سبتمبر آثار واسعة على الاقتصاد العالمي، وكان بعض هذه الآثار وقتي والبعض الآخر ممتد لفترة أطول، ومن المؤكد أن الدول العربية والإسلامية كانت أكثر دول العالم تأثراً بأحداث 11 سبتمبر<sup>(5)</sup> لأنها وضعت رغباً عنها في مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية أيديولوجياً وسياسياً مما فاقم تأثرها بتلك الأحداث اقتصادياً وسياسياً<sup>(6)</sup>.

ويهدف هذا التقرير إلى إلقاء الضوء على تداعيات أحداث 11 سبتمبر 2001 على الصعيد الاقتصادي من خلال تحليل الآثار الاقتصادية الوقائية أو الممتدة لهذه الأحداث، ومحاولة التعرف على ملامح عولمة ما بعد الحادي عشر من سبتمبر، وخاصة في شقها الاقتصادي، وأثر ذلك على البلدان النامية عامة والدول العربية والإسلامية بصفة خاصة.

#### أولاً- التداعيات الاقتصادية لأحداث 11 سبتمبر على الاقتصاد الأمريكي:

قبل التطرق إلى الآثار والتداعيات الاقتصادية لأحداث سبتمبر على الاقتصاد الأمريكي يجب التأكيد على أن استقراء معظم الكتابات التي تناولت هذه الأحداث وآثارها تؤكد أنه لا يوجد أرقام موثقة ومحددة وثابتة لتلك الآثار؛ حيث إن الأرقام متفاوتة وتتغير يوماً بعد يوم، ومع ذلك فإن التغير في هذه الأرقام يوضح أن حقيقة هذه الآثار تتضح يوماً بعد يوم، ويؤكد أنها ستفوق بكثير التوقعات التي أعلنت بشأن هذه الآثار عقب وقوع الأحداث، كما تشير بعض هذه الدراسات إلى أن بعض هذه الآثار يصعب ترجمتها في صورة مبلغ معين من الدولارات لأنها غير قابلة للتقييم النقدي، ومن هذه الآثار الخسائر البشرية التي تكبدتها الولايات المتحدة الأمريكية، وخاصة من خبيراء المال والاقتصاد الذين قتلوا في الحادث، حيث يعتبر خسراهم في هذه الأحداث بمثابة فقدان لعوائد استثمار طويل الأجل في البشر، وستظل العديد من الشركات الأمريكية تعاني منه فترة طويلة حتى يتم تعويضه، ويضاف

أرباحها في نهاية عام 2000، وتوقعها تزايد هذا التراجع في عام 2001، وقيام شركات أخرى بتعليق نشاطها، وخاصة الشركات التي بدأت العمل حديثاً، في حين أرجأ بعض المستثمرين البدء في تنفيذ مشروعاتهم بسبب مناخ التباطؤ والركود الذي كان يجيم على معظم قطاعات الاقتصاد الأمريكي، وخاصة تراجع ثقة القطاع الاستهلاكي، الذي تعتبر مؤشرات الثقة الخاصة به من أهم المؤشرات المؤثرة في معدلات النمو والنشاط الاقتصادي الأمريكي؛ حيث إن ثلثي الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي تأتي من النشاط الاستهلاكي.

وفي ظل هذه الظروف قامت معظم المؤسسات الدولية بتخفيض توقعاتها بالنسبة لمعظم المؤشرات الاقتصادية الأمريكية والدولية، وكان في مقدمة هذه المؤسسات صندوق النقد الدولي، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ومؤسسة جولدمن مان ساكس، وغيرها<sup>(4)</sup>، وبالتالي فإن أحداث 11 سبتمبر وقعت في ظروف كان فيها الاقتصاد العالمي يتراجع إلى السوراء، وبالتالي فإن هذه الأحداث أعطت الاقتصاد الدولي صدمة من الأمام أثناء تراجعه للسوراء، وهو ما عجل بالتراجع الاقتصادي على المستويين الأمريكي والدولي، ويمكن القول: إنه إذا كان البعض قد شككوا في احتمالات الركود الاقتصادي الأمريكي والدولي قبل أحداث 11 سبتمبر فإن تلك الأحداث قطعت الشك باليقين.

وعلى صعيد مسيرة العولمة كانت الولايات المتحدة الأمريكية تسعى جاهدة لمنع تراجع مسيرة تحرير التجارة متعددة الأطراف لصالح المسارات الثنائية أو الإقليمية، وتقليل الانتقادات ضد هذه المسيرة خاصة من جانب الدول النامية وجماعات المجتمع المدني؛ وذلك بعد فشل مؤتمر سياتل في عام 1999، وفي أعقاب المظاهرات والاحتجاجات التي صاحبت اجتماعات العديد من المؤسسات الدولية مثل مؤتمر جنوة عام 2000 ومؤتمر دافوس وغيرها.

خلال الربع الأخير من عام 2001 والذي وقعت فيه الأحداث.

4 — ارتفاع حجم الدين العام الأمريكي وتفاقم تكاليف خدمته؛ حيث لم يجد الكونجرس الأمريكي مفرّاً من زيادة الدين العام الأمريكي في ظل تفاقم عجز الموازنة الناجم عن ارتفاع النفقات الأمريكية وتراجع الإيرادات، وقد وصل إجمالي الدين العام الأمريكي إلى حوالي 5.8 تريليون دولار في سبتمبر 2001 عقب الأحداث مقابل 3.3 تريليون دولار في سبتمبر 1993، ثم وصل الارتفاع ليصل إلى 6 تريليون دولار في أغسطس، 2002، وإلى حوالي 6.4 تريليون دولار في سبتمبر 2002، (أي بعد مرور عام تقريباً على أحداث سبتمبر)، وتعتبر الزيادة في حجم الدين العام الأمريكي عقب أحداث سبتمبر أول زيادة في هذا الدين منذ عام 1997، وتشير بيانات مكتب الميزانية الأمريكية بالكونجرس إلى أن الدين العام الأمريكي يتزايد بمعدل 1.1 مليون دولار يومياً منذ 28 سبتمبر 2001، كما أن نصيب المواطن الأمريكي من الدين العام بلغ حوالي 21.4 ألف دولار، وفي ظل الاستعدادات الأمريكية للحرب على العراق تتوقع مؤسسة "جولدن مان شاس" أن يصل صافي الدين الأمريكي إلى حوالي 5.8 تريليون دولار في عام 2006، وهو ما يمثل حوالي 46% من الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي، والجدول التالي يوضح تطور الدين العام الأمريكي.

| التاريخ     | حجم الدين العام بالتريليون دولار |
|-------------|----------------------------------|
| سبتمبر 1993 | 3.3                              |
| سبتمبر 2001 | 5.8                              |
| أغسطس 2002  | 6                                |
| سبتمبر 2002 | 6.4                              |
| سبتمبر 2001 | 5.8                              |

إلى ذلك أيضاً الخسائر في مجال قواعد البيانات التي تم تدميرها وفقدانها في الحادث، والتي يصعب تقويمها مادياً<sup>(7)</sup>، ومع ذلك وبعد مرور أكثر من عام على أحداث 11 سبتمبر يمكن تحديد أهم الآثار الاقتصادية لتلك الأحداث في الآتي:

- 1 — الخسائر الناجمة عن تدمير المباني والطائرات المستخدمة في الحادث والتي تراوحت التقديرات بشأنها بين 45 و 65 مليار دولار، دون الخسائر البشرية التي يصعب تقديرها<sup>(8)</sup>.
- 2 — التكاليف التي تحملتها الولايات المتحدة الأمريكية لرفع أنقاض المباني التي تم تدميرها، وإصلاح الشبكات التي تأثرت بالحادث، وتكاليف علاج المصابين في الحادث وهي تكاليف تتفاوت الأرقام حول تقديراتها؛ حيث قدرت بحوالي 40 مليار دولار<sup>(9)</sup>.
- 3 — زيادة الاعتمادات المالية المخصصة للإنفاق العسكري، ورفع ميزانية الدفاع لتمويل الحملة العسكرية ضد الإرهاب، وتمويل تكاليف زيادة الاستعدادات الأمنية في داخل وخارج الولايات المتحدة لحماية المصالح الأمريكية ضد أي هجوم إرهابي، وقد قدرت السلطات الأمريكية تكاليف الحرب ضد أفغانستان بحوالي 35 مليون دولار يومياً، وقد قدر آلان جرينسبان رئيس مجلس إدارة بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي تكلفة مواجهة الإرهاب التي تقودها الولايات المتحدة بعد أحداث سبتمبر بحوالي 100 مليار دولار، وأشار إلى أن تحمل الميزانية الأمريكية لهذا العبء سوف يعيد سياسة التمويل بالعجز، ويعيد عجز الموازنة العامة بعد أن تم القضاء عليه عام 1997<sup>(10)</sup>، وتقدر الزيادة التي تمت في ميزانية الدفاع خلال الربع الأخير فقط من ميزانية عام 2001 بحوالي 8 مليار دولار حيث ارتفعت من 365.3 مليار دولار خلال الربع الثالث لعام 2001 لتصل إلى حوالي 373.2 مليار دولار

2006

\* المصدر: المكتب الفيدرالي الأمريكي للميزانية (شبكة الإنترنت).

5 — تفاقم عجز الميزانية الفيدرالية الأمريكية، وقد كانت الموازنة الأمريكية قد ودعت العجز في عام 1997، حيث بدأت تحقيق فائض منذ ذلك العام، ولكن هذا الفائض أخذ في التآكل بسبب برنامج تخفيض الضرائب على الدخل الذي أخذت به الإدارة الأمريكية الجديدة<sup>(11)</sup>، وفي ظل تزايد النفقات وتراجع الإيرادات الأمريكية في أعقاب أحداث سبتمبر، فالؤكد أن هذه الأحداث قد خلقت ضغوطاً شديدة على الميزانية العامة بسبب تزايد النفقات وظهور نفقات جديدة غير مأخوذة في الحسبان، وكذلك بسبب إعادة توزيع الموارد على القطاعات غير الإنتاجية وغير الاجتماعية، وقد قدرت الزيادة في الإنفاق العام الأمريكي خلال الربع الأخير من عام 2001 الذي وقعت فيه الأحداث بحوالي 40 مليار دولار مقارنة بالربع السابق له مباشرة، وكانت أهم بنود الإنفاق الجديدة نفقات الدفاع، ونفقات دعم الشركات سواء الدعم المباشر أو الدعم في صورة ضمانات للقروض<sup>(12)</sup>، ومنذ أحداث سبتمبر هناك اتجاه نحو تفاقم العجز في الموازنة العامة الأمريكية وهناك تقديرات أن يصل إجمالي هذا العجز إلى حوالي 165 مليار دولار في نهاية عام 2002.

6 — تفاقم العجز التجاري الأمريكي، وذلك بسبب تأثر حركة التجارة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية في أعقاب الأحداث نتيجة لتعطل حركة الطيران والملاحة، وتأثر حركة الشحن التجاري بسبب ارتفاع تكاليف التأمين على الصفقات التجارية، والملاحظ أن التراجع في الصادرات الأمريكية كان بصورة أكبر من التراجع في الواردات، حيث انخفضت الواردات بحوالي 91 مليار دولار في عام 2001 مقارنة بعام 2000 منها حوالي 84 مليار

دولار خلال الفترة التي أعقبت الأحداث، كما تراجعت الواردات بحوالي 62 مليار دولار في عام 2001 مقارنة بعام 2000 منها حوالي 51.5 مليار في الشهور الأربع التي أعقبت الأحداث، وقد ألقى ذلك بظلاله على الميزان التجاري الأمريكي في عام 2001، وقد يصل إجمالي العجز في الميزان التجاري الأمريكي بنهاية عام 2002 إلى حوالي 400 مليار دولار<sup>(13)</sup>.

7 — تباطؤ الاقتصاد الأمريكي وتعطيل برامج التنمية؛ حيث أدت أحداث سبتمبر إلى زيادة التباطؤ الذي كان الاقتصاد الأمريكي قد بدأ يعاني منه قبل الأحداث، وتشير البيانات إلى تراجع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي بحوالي 0.4% في الربع الذي وقعت فيه الأحداث، وقد كان أكبر تراجع في ناتج القطاع الصناعي الذي تراجع بحوالي 5.8% في الشهر الذي وقعت فيه الأحداث فقط، وقد وصل معدل النمو في ربع العام الذي وقعت فيه الأحداث ليصل إلى 1.00% بعد أن كان 3% في الربع السابق له مباشرة، ورغم أن الاقتصاد الأمريكي قد نجح في تحقيق معدل نمو بلغ 5% في الربع الأول من عام 2002 إلا أن هذا النمو عاد مرة أخرى إلى التراجع ليصل إلى 1.1% فقط في نهاية الربع الثاني من عام 2002، ويجد هذا التراجع في معدل النمو تفسيره في حالة الركود التي بدأ يعاني منها الاقتصاد الأمريكي بسبب أحداث سبتمبر<sup>(14)</sup>، وكذلك بسبب تزايد المشاكل الناجمة عن تفجر الفساد في الشركات الأمريكية والإعلان عن إفلاس بعضها في عام 2002، وهو ما سيؤخر خروج الاقتصاد الأمريكي من هذا الركود في ظل تراجع أرباح الشركات وزيادة عمليات تسريح العمالة، ويتوقع ألا يتجاوز معدل النمو في نهاية عام 2002 حوالي 1% فقط، رغم قيام البنك الفيدرالي بتخفيض سعر الفائدة بنسبة

0.5% في السادس من نوفمبر 2002 في محاولة مستميتة لإعاش الاقتصاد الأمريكي.

8 — اضطراب أسواق المال الأمريكية، وتراجع مؤشرات أسواق وول ستريت بدرجة كبيرة، فبغض النظر عن حقيقة الخسائر التي تحملتها أسواق المال الأمريكية فإن الملاحظ أن الصدمة التي تلقتها أسواق المال الأمريكية بسبب أحداث سبتمبر لم تكن مسبقة في الأزمات التي مرت بها تلك الأسواق منذ عام 1941، باستثناء الأزمة التي حدثت في هذه الأسواق بسبب استقالة الرئيس نيكسون عام 1974، والأزمة التي سببها الحظر النفطي العربي على الولايات المتحدة الأمريكية في عام 1973<sup>(15)</sup> والأمر الذي يجب تأكيده هنا أيضاً أن خسائر أسواق المال الأمريكية هي خسائر دفترية يمكن استردادها عند تحسن الأسواق، ومع ذلك فإن الملاحظ أن أسواق المال الأمريكية لم تتعاف سريعاً من تلك الآثار بسبب تزايد افتقاد الثقة في الأسواق وفي أداء الاقتصاد الكلي، وظهور متغيرات جديدة تدعم هذا الاتجاه وخاصة أزمة انهيار بعض الشركات الأمريكية خلال عام 2002، وبسبب السياسة الأمريكية تجاه بعض القضايا الدولية مثل قضية العراق.

9 — تراجع تدفقات الاستثمارات الأجنبية إلى الأسواق الأمريكية؛ حيث نجم عن زعزعة الاستقرار في الولايات المتحدة الأمريكية عقب الأحداث نزوح جزء كبير من الاستثمارات الأجنبية خارج الولايات المتحدة الأمريكية بعد أن تراجع عنصري الربحية والأمان في الأسواق الأمريكية، وقد أعلنت وزارة التجارة الأمريكية في منتصف عام 2002 أن إجمالي الاستثمارات الأجنبية في الولايات المتحدة الأمريكية تراجعت بنسبة 6.4% في عام 2001 مقارنة بعام 2000، والذي استقبلت خلاله الولايات المتحدة استثمارات وصلت إلى حوالي 336 مليار دولار،

وهذا التراجع في الاستثمارات الأجنبية يعتبر الأكبر من نوعه منذ عام 1991، وقد دعم هذا تراجع قيمة الدولار أمام العملات الأخرى في عام 2002، وخاصة أمام اليورو، وتزايد تخوفات أصحاب الأموال من بعض الجنسيات مثل الخليجيين والعرب عموماً من قيام الولايات المتحدة بتجميد أو مصادرة أموالهم بحجة اتهامها بدعم الإرهاب، أو لدفع تعويضات لضحايا أحداث سبتمبر بعد لجوء أقارب هؤلاء الضحايا لرفع قضية ضد بعض الخليجيين تطالبهم بتعويضات.

10 — اهتزاز استقرار قيمة العملة الأمريكية وتزايد الضغوط عليها؛ حيث أدت إلى ذلك مجموعة من العوامل أهمها تراجع أسعار الفائدة على الدولار لتصل إلى 1.75% بعد أن قام بنك الاحتياط الفيدرالي الأمريكي بخفض أسعار الفائدة 11 مرة خلال عام 2001، منها 6 مرات بعد أحداث سبتمبر، مما قلل من جاذبية الدولار كعملة للودائع وللاحتياط مقارنة ببعض العملات الأخرى خاصة اليورو والجنه الإسترليني، وكذلك بسبب تراجع تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وتحول أصحاب المدخرات إلى عملات أخرى أكثر أماناً واستقراراً، وهو ما دفع راسمي السياسات الاقتصادية الأمريكية لاتخاذ سياسات لتقليل هذه الضغوط بالتنسيق مع البنك المركزي الأوروبي، والبنك المركزي في إنجلترا وكندا<sup>(16)</sup>.

11 — التأثير السلبي على الشركات الأمريكية؛ حيث تراجعت أرباح معظم هذه الشركات وبدأت سلسلة من إجراءات تسريح العمالة، وقد كانت أكثر الشركات تأثراً شركات التأمين، والتي قدرت خسائرها ما بين 30-60 مليار دولار بسبب التعويضات التي قامت بدفعها للمتضررين من الأحداث، وبسبب تراجع الطلب على أسهمها في أسواق المال والتحول عنها

— تأثر الاستثمارات العربية والإسلامية في الخارج، وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، وتعرضها للمضايقات والتجميد بسبب اتهامها بمساعدة الإرهاب، وكذلك تراجع العوائد عليها في ظل الركود الاقتصادي وفي ظل تراجع أسعار الفائدة على الدولار إلى مستوى غير مسبوق منذ 40 عاماً (1.25%)، ورغم ذلك فإن الجانب المشرق في هذا الموضوع هو ظهور اتجاه لدى أصحاب هذه الاستثمارات لإعادتها للتوطن في البلاد العربية والإسلامية، وهو ما قام به بالفعل بعض المستثمرين العرب.

ورغم أن بعض هذه الآثار الاقتصادية أخذت في الزوال التدريجي خلال عام 2002 إلا أن الأثر الأهم والذي مازال قائماً ويزداد يوماً بعد يوم هو أثر تلك الأحداث على العلاقة بين دول الغرب (خاصة الولايات المتحدة الأمريكية) والدول العربية والإسلامية، حيث خلقت مواجهة أيدلوجية بين الطرفين تتصاعد وتيرتها بمرور الوقت، وتشير إلى أن الدول العربية والإسلامية أصبحت مستهدفة من الولايات المتحدة الأمريكية.

### ثانياً- الاقتصاد الدولي وملامح الأزمة الناجمة عن

#### أحداث 11 سبتمبر:-

لقد تأثر الاقتصاد العالمي بالعديد من الأزمات ومنها الأزمة الاقتصادية التي نجمت عن أحداث 11 سبتمبر، ورغم الاختلاف بين المسببات والانعكاسات لهذه الأزمات المختلفة، إلا أن دول العالم قد اضطرت للتعامل مع معظم هذه الأزمات بصورة جماعية بسبب اتساع نطاق آثارها في ظل العولمة، كما تطلبت دوراً هاماً للاقتصاد الأمريكي في إدارة تلك الأزمات باعتباره الاقتصاد الأكبر في العالم واللاعب الرئيسي في صياغة قواعد العولمة الاقتصادية، كما كان للمؤسسات الاقتصادية الدولية دور في علاج معظم هذه الأزمات، والملاحظ أن الأزمة الاقتصادية التي تعرض لها العالم في أعقاب أحداث 11 سبتمبر تميزت بالعديد من

لشراء أسهم شركات أخرى مثل شركات النفط، وكذلك تأثرت شركات السياحة والطيران وغيرها من الشركات الأخرى مما اضطرت الإدارة الأمريكية للتدخل لدعم هذه الشركات بحوالي 15 مليار دولار.

وقد أدت الآثار التي ألمت بالاقتصاد الأمريكي إلى تأثير الأحوال الاقتصادية في مختلف دول العالم ومنها الدول العربية والإسلامية، حيث شملت هذه الآثار مختلف القطاعات الاقتصادية في هذه الدول، وكانت درجة التأثير متفاوتة من دولة لأخرى، ومن قطاع لآخر في نفس الدولة، وإلى جانب الخسائر التي أصابت أسواق المال العربية والإسلامية في وقتها فقد تركزت أهم الآثار التي لحقت بالاقتصادات العربية والإسلامية في الآتي: —

— الآثار التي أصابت قطاع السياحة، حيث بلغت نسبة التراجع في حركة السياحة عقب الأحداث حوالي 50% في بعض الدول العربية والإسلامية، وتأثرت تبعاً لذلك عوائد تلك الدول من رسوم زيارة الأماكن السياحية، وتكبدت شركات الطيران العربية خسائر بحوالي 10 مليار دولار، وكانت أكثر تلك الشركات تضرراً هي الشركات التي تعتمد على حركة السياحة بدرجة كبيرة مثل شركة مصر للطيران والخطوط الجوية المغربية.

— تراجع أسعار المواد الأولية المصدرة من تلك الدول، حيث أدى تراجع النشاط الاقتصادي العالمي إلى تراجع أسعار تلك السلع بما فيها البترول.

— تأثر أسعار البترول حيث بلغ معدل التراجع في سعر برميل النفط لسلة أوبك حوالي 7 دولارات في المتوسط مقارنة بما كان عليه قبل أحداث سبتمبر، وهو ما يعنى أن الدول العربية قد خسرت حوالي 10.2 مليار دولار من عوائد النفط خلال العام الأول الذي أعقب أحداث سبتمبر، وهو على عكس ما كان يتوقعه الكثيرون من أن تلك الأحداث ستؤدي إلى ارتفاع أسعار النفط.

المزايا التي تجعلها تختلف عن غيرها من الأزمات، ويمكن أن يتضح ذلك من خلال المقارنة بين هذه الأزمة والأزمة الآسيوية التي ضربت الاقتصاد العالمي في التسعينيات.

وتأتي أهمية تلك المقارنة من أن كلتا الأزميتين لهما آثار واسعة وملامح مشتركة، ولما يظهرانه من مفارقات في مجال العولمة على الصعيد الاقتصادي، وفي هذا الخصوص يلاحظ أن اختلاف ملامح هذه الأزمة يمكن أن يتضح من خلال عناصر المقارنة التي تعدد وتنوع لتشمل الآتي:-

### 1- الظروف الاقتصادية التي سبقت الأزمة:-

تعتبر الظروف الاقتصادية التي تسبق وقوع أي أزمة من أهم العوامل التي يجب الاهتمام بها، وذلك لأن هذه الظروف قد تعطي مؤشرات إنذار لاقترب وقوع الأزمة فيسهل تجنبها أو يتم الاستعداد مبكراً للتعامل معها وتقليل آثارها السلبية، كما أن هذه الظروف قد تعمل وتساعد على تفاقم الأزمة وتجعلها أكثر حدة.

والظروف الاقتصادية التي سبقت الأزمة الآسيوية التي وقعت في التسعينيات في دول جنوب شرق آسيا تختلف تماماً عن تلك الظروف التي سبقت أزمة 11 سبتمبر، فقد كانت صورة الاقتصاد العالمي قبل بداية الأزمة الآسيوية أكثر إشراقاً، وتمثلت ملامح هذه الصورة قبل الأزمة في وجود مؤشرات جيدة على قوة الاقتصاد العالمي، وعلى استقرار أغلب معدلات النمو في أهم الاقتصادات العالمية خاصة في الاقتصاد الأمريكي والأوروبي، ووجود قناعة بأن الدول التي انطلقت منها الأزمة تعتبر من المعجزات الاقتصادية، والمثال الذي يجب أن يقتدي به الجميع، وخاصة الدول التي لديها سياسات للإصلاح الاقتصادي، وكذلك كانت تجربة هذه الدول هي النموذج الذي يساق للدلالة على فاعلية ونجاح البرامج الاقتصادية المقدمة من المؤسسات الدولية، وخاصة من البنك والصندوق الدوليين، وكانت السياسات الخاصة بالتحفيز،

والانفتاح، والمنافسة، وتوسيع دور القطاع الخاص، والاندماج في الاقتصاد العالمي، هي السياسات التي تروج لها مسيرة العولمة لتحقيق الرفاهية والتقدم الاقتصادي للجميع.

وفي مقابل ذلك فإن الأزمة الاقتصادية الناجمة عن أحداث 11 سبتمبر سبقتها صورة مهزوزة للاقتصاد العالمي؛ حيث كانت أهم ملامح هذه الصورة هي اقتصاد عالمي معتل يعاني تراجعاً وتباطؤاً اقتصادياً ملحوظاً، ويهدده شبح ركود عالمي كبير؛ حيث معدل نمو أمريكي متراجع، وتنبؤ باحتمالات حدوث معدل نمو سلبي في المستقبل، ويصاحب ذلك معدل بطالة أمريكي يصل إلى حوالي 5 %، في نفس الوقت لم يكن الاقتصاد الأوروبي أو الياباني أحسن حالاً من الاقتصاد الأمريكي، كما كانت هناك محاولات مستميتة لإنعاش الاقتصاد العالمي لإخراجه من مساره المتجه نحو الركود، من خلال استخدام سياسة نقدية قوامها خفض أسعار الفائدة في معظم دول العالم التي تأثرت بأوجاع الاقتصاد الأمريكي، وكذلك كان هناك تصاعد لموجة الكراهية لمسيرة العولمة وفقاً للأفكار الأمريكية، وتزايدت الانتقادات على المستوى الرسمي والشعبي لطريقة معالجة الولايات المتحدة لبعض قضايا العولمة.

ولذلك يمكن القول إن الأزمة الآسيوية كانت بمثابة الهبوط التدريجي في الدورة الدموية للاقتصاد العالمي بسبب حلطة في أحد أطرافه المتمثلة في الدول الآسيوية، أما الأزمة الناجمة عن 11 سبتمبر فكانت بمثابة السكتة الدماغية التي أصابت رأس الاقتصاد العالمي الذي كان يمر أساساً ببوادر وعكة.

### 2- اختلاف العوامل المسببة للأزمة:-

لاشك أن هناك تفاوتاً كبيراً بين الأسباب التي أدت إلى كلتا الأزميتين من حيث طبيعتها، ومن حيث القوى الدافعة

لها؛ ففي الحالة الآسيوية كانت الأسباب ذات صبغة اقتصادية بحتة، حيث نتجت عن الإسراع في معدلات النمو في الاقتصادات الآسيوية بأكثر مما تستوعبه طاقاتها الاقتصادية خاصة على صعيد أسواق المال الآسيوية، مما أدى إلى عدم توافق إيقاع الاقتصاد الحقيقي مع إيقاع الاقتصاد الرمزي في هذه الدول، وكذلك بسبب الإفراط في الاقتراض من الخارج من جانب القطاع الخاص، واستخدام قروض قصيرة الأجل لتمويل مشروعات ذات فترات تفريخ طويلة الأجل، هذا إلى جانب مساهمة عوامل أخرى مثل انعدام الرشد الاقتصادي والفساد في وقوع الأزمة، أما الأسباب التي قادت إلى أزمة 11 سبتمبر فهي أسباب ذات صبغة سياسية وأمنية أكثر منها اقتصادية، وإن كان من غير الممكن الفصل التام بين الجوانب السياسية والأمنية والجانب الاقتصادي في مثل هذه الأزمات، لأن كلاً منها يؤثر ويتأثر بالآخر.

ورغم تفاوت الأسباب في كلا الحالتين إلا أن "ضرب" الرموز الاقتصادية في كلتا الحالتين كان البداية المباشرة للأزمة، وذلك رغم تفاوت مضمون الضرب في كلتا الحالتين؛ حيث ضربت الأزمة الآسيوية أسواق المال (البورصات - أسعار الصرف) في الحالة الآسيوية عن طريق عمليات المضاربة في البورصات، وعلى أهم العملات في هذه الأسواق، أما في حالة أحداث سبتمبر فقد تم ضرب أسواق المال الأمريكية في "وول ستريت" بعملية إرهابية غير مسبوق، وهي تدمير مركز التجارة العالمي الواقع في قلب تلك الأسواق، أي أن أسواق المال كانت أول الأسواق التي اشتعلت بها نيران الأزمة في كلتا الحالتين رغم اختلاف الأسباب.

### 3- الاختلاف بين الآثار المباشرة والنتائج النهائية:-

إن التدقيق يؤكد أن هناك فروقاً جوهرية بين الآثار المباشرة في كلتا الحالتين؛ فالتقارب يبدو واضحاً في التأثير

الفوري والسريع للأزميتين على الأسواق في مختلف دول العالم وخاصة أسواق المال، ولكن الفروق الجوهرية تتمثل في حجم هذه الآثار، وطريقة تأثر الأسواق بها.

ففي الأزمة الآسيوية كانت درجة تأثر أسواق المال أقل عما كانت عليه في أزمة 11 سبتمبر بكثير؛ حيث كان أثر الأزمة الأخيرة على تلك الأسواق غير مسبوق إلا في حاليّ وقف إمدادات النفط العربي عن الغرب في عام 1973، وفي حالة استقالة الرئيس نيكسون في عام 1974، كما أن آثار الأزمة الآسيوية انتقلت إلى الأسواق الدولية عن طريق العدوى، أما الآثار في حالة أزمة 11 سبتمبر فقد انتقلت إليها عن طريق الصدمة.

كما تتضح الفروق الجوهرية بين آثار كلتا الأزميتين في اتساع نطاق الأزمة ودرجة تغطيتها لمختلف قطاعات الاقتصاد الدولي؛ حيث اقتصر آثار الأزمة الآسيوية على أسواق المال والمصارف في الأجل القصير، وأثرت على التجارة الدولية في الأجل الطويل، وإن هذا الأثر الأخير كان إيجابياً في بعض الأحوال ولصالح بعض الدول المستوردة من البلدان الآسيوية؛ حيث حصلت تلك الدول على السلع الآسيوية بأسعار منخفضة جداً، أما في أزمة 11 سبتمبر فقد اتسع نطاق الآثار ليشمل كافة قطاعات الاقتصاد العالمي من تجارة، وحركة رؤوس أموال، وشركات النقل والطيران، وقطاعي التأمين والسياحة، وأسواق البترول والذهب، أي أن الآثار كانت شاملة وعمامة على الاقتصاد العالمي في الأجلين القصير والطويل، هذا إلى جانب آثارها في الأجل الطويل على مستقبل النظام الاقتصادي العالمي ومسيرة العولة، وهي نقطة سنتناولها بصورة منفصلة.

### 4- اختلاف دور الاقتصاد الأمريكي في كلتا الأزميتين:-

إن رصد الدور الذي لعبه الاقتصاد الأمريكي في كلتا الأزميتين يظهر تناقضاً ومفارقة غريبة، ففي الأزمة الآسيوية لعب الاقتصاد الأمريكي دور المنقذ للاقتصادات الآسيوية والاقتصاد العالمي ومنع استفحال الأزمة، حيث ركزت

أما في حالة الأزمة التي أعقبت 11 سبتمبر فإن التضارب والتحول في المصالح الاقتصادية أصبح هو الطابع المسيطر على العالم، فمن ناحية نجد أن هناك أطرافاً كان من مصلحتها استمرار هذه الأزمة بل وتفاقمها وإن لم تعلن ذلك صراحة، وذلك لأن أرباحها من هذه الأزمة تتجاوز حسائرها.

كما أن التناقض الصارخ الذي تشير إليه الأزمة الناجمة عن أحداث 11 سبتمبر هو التناقض بين الموقف السياسي الأمريكي والمصالح الاقتصادية الأمريكية نفسها، وهل الولايات المتحدة مع تفاقم الأزمة أم مع سرعة إنهائها؟ لأن البعض كان وما زال يعتقد أن من مصلحة الولايات المتحدة شن حرب واسعة وطويلة الأمد تحت مسمى "الحرب ضد الإرهاب"، حتى ولو أدى ذلك إلى تفاقم الأزمة الاقتصادية في بقية دول العالم، وبروز معارضة شديدة لها، في جميع أنحاء العالم، وذلك لأن التاريخ أثبت أن الاقتصاد الأمريكي ينتعش دائماً بعد دوران آلة الحرب، سواءً تم دوران هذه الآلة بيد الولايات المتحدة أو بيد غيرها، لأن دوران هذه الآلة المدمرة يعني مزيداً من الإنفاق على شراء الأسلحة أثناء الدوران، ومزيداً من الإنفاق لإعادة إعمار ما تم تدميره بهذه الآلة، أي أن الاقتصاد الأمريكي سيستفيد من الإنفاق الأول في تنشيط مبيعات شركات السلاح الأمريكية، وتشغيل الطاقات العاطلة بالمصانع الحربية، وخلق مزيد من فرص التوظيف، وكذلك ستستفيد الشركات الأمريكية العاملة في مجال البناء والمقاولات من حصولها على مناقصات لإعمار ما دمرته الحرب في الدول المستهدفة، وهذا ما شجع الساسة الأمريكيين على الإصرار على دوران عجلة الحرب كفرصة لإنعاش الاقتصاد الأمريكي، في مقابل ذلك يرى بعض الأمريكيين أن دوران عجلة الحرب سيضر بالمصالح الأمريكية في الأجل الطويل، وإن الحديث عن أي انتعاش اقتصادي في ظل الحرب يعتبر بمثابة الدواء المر الذي يجب أن يتعاطاه الاقتصاد الأمريكي في الأزمة الأخيرة رغم آثاره

السياسة الاقتصادية الأمريكية في أثناء هذه الأزمة على تقليل حدة الأزمة التي اندلعت في اقتصادات الدول الآسيوية، من خلال دعم هذه الاقتصادات ومساندتها أمام مؤسسات التمويل الدولية، وخاصة أمام صندوق النقد والبنك الدوليين.

أي أن الاقتصاد الأمريكي والسياسة الأمريكية عملاً على عدم استفحال هذه الأزمة، وهو ما أكد مبدأ هاماً لدى الجميع وهو "حاجة الاقتصاد العالمي إلى مساندة الولايات المتحدة الأمريكية له في مثل هذه الأزمة"، في مقابل ذلك نجد العكس في أزمة 11 سبتمبر التي لعب فيها الاقتصاد الأمريكي دور المصدر للأزمة وبورقها الرئيسية، كما أن السياسة الأمريكية التي أعقبت الأزمة الأخيرة لم تعمل على إطفاء ألسنة النيران التي أمسكت بأطراف الاقتصاد العالمي، ولكنها عملت على إذكاء هذه النيران من خلال حشد الجيوش ودق طبول الحرب، وإسقاط قنابلها يميناً ويساراً وتجميد الأرصد في المصارف حول العالم لمجرد الاشتباه، ودون مراعاة آثار ذلك على الاقتصاد العالمي ككل، أو دون مراعاة الأحوال الاقتصادية غير المواتية في بعض دول العالم النامي، حيث ركزت الولايات المتحدة الأمريكية كل أهدافها في هدف واحد وهو محاربة ما أطلقت عليه الإرهاب، وذلك من أجل تحقيق غاية وحيدة، وهي استعادة الهيبة والكرامة الأمريكية المهذرة ولو على حساب الاقتصاد العالمي، ولذلك فقد أظهرت الأزمة الأخيرة بوضوح "حاجة الاقتصاد الأمريكي إلى المساندة من الاقتصادات العالمية"<sup>(17)</sup>.

### 5- دور المصالح الاقتصادية في كلتا الأزميتين:-

الملاحظ أنه في حالة الأزمة الآسيوية تلاقت المصالح الاقتصادية لغالبية دول العالم بما فيها المصالح الأمريكية حول ضرورة إنهاء هذه الأزمة بأسرع وقت ممكن تجنباً لزيادة نزيف الخسائر الاقتصادية، وهذا التلاقي في المصالح الاقتصادية منع تفاقم الأزمة الآسيوية، وعجل بخروج العالم منها.

الجانبيية، ورغم كونه منشطاً للاقتصاد وليس محققاً لإنتاج فعلي.

#### 6- دور الصندوق والبنك الدوليين في الأزميتين:-

إن أكثر الأمور إثارة للاستغراب هو دور الصندوق والبنك الدوليين في كل من الأزمة الآسيوية والأزمة الناجمة عن أحداث 11 سبتمبر، ففي الأزمة الأولى كان صوت الصندوق والبنك مسموعاً قبل الأزمة، بل كان مدوياً بعد أن وضعت الأزمة أوزارها، وذلك من خلال تقديم النصائح والبرامج الاقتصادية للدول الآسيوية للنهوض من كبوتها، وكان ذلك لخدمة أغراض الصندوق والبنك وخدمة المصالح الاقتصادية الأمريكية في المقام الأول.

أما في الأزمة الأخيرة فدور الصندوق والبنك يكاد يكون غائباً إلى حد كبير كما أن صوتهما يكاد يكون غير موجود، وربما مكبوتاً، فلم يقدم أي نصائح لدول العالم للتعامل مع الأزمة وتداعياتها في الأجلين القصير والطويل حتى ولو للولايات المتحدة الأمريكية نفسها، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على مدى الدور الذي تلعبه الولايات المتحدة في سياسات ومواقف الصندوق والبنك الدوليين حيال القضايا الاقتصادية الدولية، وقد برر البعض غياب دور الصندوق والبنك الدوليين في الأزمة الأخيرة بالطبيعة السياسية والعسكرية للأزمة، إلا أنه رغم منطوقية هذا التبرير فإن جذور هذه الأسباب اقتصادية أساساً، كما أنه إذا كانت الأسباب سياسية وعسكرية كما يدعى هؤلاء فإن سياسات التعامل مع الآثار الاقتصادية للأحداث وإدارة الأزمة الناجمة عنها هي اقتصادية بالدرجة الأولى.

#### 7- اختلاف سياسات العلاج في الأزميتين:-

كما اختلفت الأسباب والآثار في كلتا الأزميتين اختلفت أيضاً سياسات العلاج من حيث مقدمي هذه السياسات، ومدى الإجماع الدولي بشأنها، وكذلك من حيث ثباتها؛ ففي الأزمة الآسيوية كانت سياسات العلاج

سياسات اقتصادية بحتة ممثلة في السياسات المالية والنقدية التي اتبعتها الدول الآسيوية، أو في السياسات التي طلب منها اتباعها من قبل الصندوق والبنك الدوليين وبدعم من الولايات المتحدة للخروج من الأزمة، هذا إلى جانب النصائح التي قدمتها المؤسسات المالية الدولية إلى مختلف دول العالم للتعامل مع هذه الأزمة، أي أن سياسات العلاج كانت سياسات اقتصادية تتسم بالثبات والاستمرار، والتمتع بشبه الإجماع العالمي عليها، وذلك بهدف أساسي هو الخروج من الأزمة ووقف تصاعدها.

أما في الأزمة الناجمة عن أحداث 11 سبتمبر فإن الأمر مختلف تماماً، فلم تكن هناك سياسات اقتصادية ثابتة متفق عليها من المؤسسات الدولية أو من جميع دول العالم، وكان هناك ما يمكن أن نطلق عليه "سياسات اقتصادية ارتجالية" من جانب جميع دول العالم، حيث تلجأ كل دولة إلى اتخاذ السياسات التي تتفق مع مصالحها وتقلل من تأثيرها بالأزمة دون مراعاة لأي قواعد أو أعراف اقتصادية دولية، والمثال على ذلك القرارات الأمريكية بشأن تجريد الأموال والأرصدة في البنوك، وتقييد حرية حركتها في بعض الدول، ووضع قيود على انتقال الأفراد وغيرها من الإجراءات، مما يدل على أنه في حالة الأزمات تهدر القواعد الاقتصادية الدولية المتعارف عليها، وتطبق كل دولة من السياسات ما يحقق مصالحها، وهو ما فعلته الولايات المتحدة الأمريكية طوال عام 2002.

#### 8- اتجاه تأثير الأزمة وأثره على مسيرة الاقتصاد

##### العالمي:-

إن اتجاه رياح الأزمة الاقتصادية هو الذي يحدد الأثر الإجمالي للأزمة على مسيرة الاقتصاد العالمي، والواقع يؤكد أن هناك اختلافاً في اتجاه رياح الأزمة الآسيوية عنها في حالة أزمة 11 سبتمبر، بسبب الاختلاف في الظروف الاقتصادية السابقة للحالتين، فقد أدت الأزمة الآسيوية إلى

المتحدة تشكيكه ضد الإرهاب في اليوم التالي للأحداث، وقد كانت الاتصالات التي قام بها الرئيس الأمريكي مع الأوروبيين وروسيا والصين عقب الأحداث تتناقض تماماً مع الأسلوب المتشدد الذي اتبعته الإدارة الأمريكية خلال الشهور التي سبقت الأحداث مباشرة، والذي كان يغلب عليه التصرف المنفرد دون الاهتمام بالتشاور أو التنسيق مع الحلفاء الأوروبيين.

كما يلاحظ أن اللهجة الأمريكية المتشددة تجاه روسيا والصين قد تراجعت عما كانت عليه قبل أحداث سبتمبر، وخاصة حول القضايا الخلافية مثل الدرع الصاروخي، ومعاهدة الصواريخ المضادة، وقضية اعتبار الصين المنافس الإستراتيجي للولايات المتحدة، هذا إلى جانب الأسلوب المرن والتنازلات الأمريكية التي قدمت من أجل إنجاح المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية في الدوحة في نوفمبر 2001، أما بالنسبة للدول العربية والإسلامية، فقد صدر عن الإدارة الأمريكية تصريحات تتحدث عن دولة فلسطينية بعد أن كانت تتجاهل ذلك تماماً، وتم صياغة مقترحات أمريكية لحل مشكلة الصراع العربي الإسرائيلي، وتم ترضية ورفع العقوبات عن الدول الإسلامية التي ستتعاون مباشرة مع الولايات المتحدة الأمريكية في الحملة على أفغانستان وخاصة باكستان، وبذلك نجحت الولايات المتحدة الأمريكية في كسب التأييد لحملة ضد الإرهاب في البداية، ولكن سرعان ما تغيرت السياسة الأمريكية، وظهرت الخلافات في وجهات النظر والمصالح بين الأطراف الفاعلة في النظام الدولي، وخاصة بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والصين، وعادت السياسة الأمريكية إلى العمل المنفرد، وفرض الأمر الواقع، وعدم التشاور أو التنسيق مع الآخرين<sup>(19)</sup>، وهذا التغير في السياسة الأمريكية على الصعيدين السياسي والاقتصادي يعتبر بداية لصياغة قواعد لتشكيل ملامح عولمة ما بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر.

تعطيل مسيرة الاقتصاد العالمي نحو النمو والانتعاش في تلك الفترة، وإن كان من المعتاد أن هذه الأزمة لم تدفع الاقتصاد العالمي للوراء ليفقد أرضاً قد سبق أن كسبها، بمعنى أن الاقتصاد العالمي لم يتراجع خطوات إلى الوراء بسبب هذه الأزمة، وبذلك اقتصر تأثير الأزمة الآسيوية على جعل الاقتصاد العالمي يتوقف عن السير للأمام قليلاً ليلتقط أنفاسه ثم يستعد مرة أخرى لمعاودة المسيرة للأمام.

أما في حالة أزمة 11 سبتمبر فإن الأزمة دفعت الاقتصاد العالمي في نفس الاتجاه الذي كان يسير فيه قبل الأزمة، وهو الاتجاه نحو الكساد أو على الأقل نحو مزيد من الركود، وربما سيكون هذا هو السبب الرئيسي لجعل أثر الأزمة الأخيرة أشد وقعاً على مستقبل الاقتصاد العالمي من الأزمة الآسيوية.

### ثالثاً- ملامح عولمة ما بعد أحداث 11 سبتمبر:-

من أهم الآثار التي تركتها أحداث الحادي عشر من سبتمبر هو آثارها على مسيرة العولمة بصفة عامة وعلى العولمة الاقتصادية بصفة خاصة، وكان أقوى ما طرح في هذا الصدد من جانب عدد كبير من المفكرين هو الحاجة إلى "عولمة العولمة" بعد تلك الأحداث، وذلك انطلاقاً من أنه إذا كانت جميع دول العالم في ظل العولمة الاقتصادية قد دفعت ومازالت تدفع فاتورة أحداث 11 سبتمبر التي ضربت الاقتصاد الأمريكي، فمن حق دول العالم أن تطالب بأن تكون العولمة طريقاً ذا اتجاهين وليس اتجاهياً واحداً فقط، وأن يعم نفعها على الجميع بأقصى درجة ممكنة من المساواة والعدالة<sup>(18)</sup>، وقد أوحى الولايات المتحدة الأمريكية في أعقاب الأحداث مباشرة باستعدادها لحدوث ذلك من خلال تقليل استخدامها للسياسات الانفرادية، والبعد عن أسلوب فرض الأمر الواقع، وزيادة مشاركة الآخرين في صياغة قواعد النظام الاقتصادي الدولي، وهكذا بدأت السياسة الخارجية الأمريكية عقب أحداث سبتمبر مباشرة مهتمة بالبحث عن التعاون والتنسيق مع القوى التي تعتبر أن لها دوراً في التحالف الدولي والتي بدأت الولايات

## أ - الفرق بين عوامة ما قبل وعوامة ما بعد الحادي عشر

من سبتمبر: -

إذا حاولنا إجراء مقارنة بين عوامة ما قبل وعوامة ما بعد أحداث 11 سبتمبر يمكن رصد الآتي: (20)

1- إن عوامة ما قبل 11 سبتمبر كانت تجعل الأسبقية والأولوية للقضايا الاقتصادية، ولكن عوامة ما بعد 11 سبتمبر أصبحت تعطي الأولوية للقضايا السياسية، ويسيطر عليها الهاجس الأمني.

2- إن عوامة ما قبل 11 سبتمبر كانت تسير في اتجاه تقليص أو إلغاء دور الدولة القومية في السياسة والاقتصاد، ولكن عوامة ما بعد 11 سبتمبر أعادت إلى الدولة جانباً هاماً من دورها الذي تقلص في المجالين السياسي والاقتصادي، أو على الأقل أوقفت الاتجاه نحو مزيد من تقليص هذا الدور، وذلك لأنه تأكد بعد تلك الأحداث أن دور الدولة هو الذي يعيد التوازن المفقود إلى الأمور، وأن القطاع الخاص غير قادر بمفرده على ذلك، والدليل على ذلك ما حدث من فضائح للشركات الأمريكية في عام 2002، عندما لم تلتزم بقواعد الشفافية وبالمعايير المحاسبية، وهو الأمر الذي تطلب تدخل الحكومة لإعادة الأمور إلى نصابها.

3- إن عوامة ما قبل 11 سبتمبر كانت تركز على تحقيق الأرباح والسيطرة على الأسواق من خلال المنافسة، أما عوامة ما بعد 11 سبتمبر أصبح من الضروري لاستمرارها أن تركز على تبادل المنافع وتقاسم ثمار التحرير الاقتصادي، وتحقيق العدالة في هذه المنافسة والقضاء على الفقر.

4- إن عوامة ما قبل 11 سبتمبر كانت بها مساحة واسعة للحوار، وللاختلاف معها، أو لعدم المشاركة فيها، أو التضرر منها أمام آلية فض المنازعات، ولكن عوامة ما بعد 11 سبتمبر أصبحت تمنح أكثر إلى فرض الأمر الواقع، والهيمنة الأمريكية، وكسر القواعد التي تقوم عليها عملية تحرير التجارة من جانب الدول الكبرى، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية.

5- إن عوامة ما قبل 11 سبتمبر كانت تتخوف من التوجهات الإقليمية وشبه الإقليمية في المجال الاقتصادي والسياسي، ولكن عوامة ما بعد أحداث 11 سبتمبر قد تغلب عليها هذه التوجهات الإقليمية من خلال الاتفاقات الثنائية والإقليمية لتحرير التجارة على حساب تراجع أو بطء المسيرة متعددة الأطراف، خاصة في المجال الاقتصادي (21).

## ب - الولايات المتحدة الأمريكية وعوامة ما بعد الحادي عشر من سبتمبر: -

هناك دلائل قوية تشير إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية تحاول جاهدة أن توظف أحداث 11 سبتمبر لتحقيق مصالحها الاقتصادية والسياسية، وأن تعمل على الإبقاء على دورها الريادة في صياغة النظام الدولي في جوانبه الاقتصادية والسياسية لتظل هي اللاعب الرئيسي في صياغة مسيرة العوامة والقواعد التي تقوم عليها، ومن المؤشرات التي تدل على ذلك بقوة ما يلي (22):

- تزايد أحادية النظرة الأمريكية إلى تقدير مواقف دول العالم من زاوية الخير والشر، وتزايد اللهجة التي تتسم بالإملاء والتحكم والتهديد وإعلان القرارات الانفرادية دون إبداء الأسباب، وتوجيه الاتهامات دون تقديم الأدلة.

- زيادة ثقة الولايات المتحدة الأمريكية في إمكانياتها الذاتية، وتساعد اقتناعها بقدراتها العسكرية على التحرك المنفرد لتحقيق أهدافها بغض النظر عن مواقف الدول الأخرى.

- تركيز السياسة الأمريكية على قضية واحدة، وهي مكافحة الإرهاب، والعمل على تعبئة العالم وراء هذا الهدف الأمريكي مهما كانت الخلافات حول تعريف الإرهاب، ورغم اختلاف العديد من الدول مع الولايات المتحدة حول هذا التعريف وأساليب العلاج.

- اتجاه الولايات المتحدة إلى توسيع دائرة المواجهة بعد الانتهاء من أفغانستان وجعل المواجهة شاملة لكل من:

والعودة لاستخدام ما يعرف بسياسة "التحرير العضلي للتجارة" وفرض "سياسة التقييد الطوعي للصادرات" على العديد من دول العالم.

— استمرار الولايات المتحدة في استخدام سلاح العقوبات الاقتصادية أو التلويح به ضد الدول التي تختلف معها أو تنتقد سياساتها، وفي هذا الصدد يشير تقرير اتحاد الصناعيين الأمريكيين إلى أن هناك 100 دولة في العالم تتأثر بالعقوبات الاقتصادية الأمريكية التي فرضت عليها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وأهمها العراق، وكوبا، وإيران، وكوريا الشمالية، والسودان<sup>(25)</sup>.

— اتجاه الولايات المتحدة الأمريكية إلى ربط المساعدات للدول الفقيرة بالقضاء على الفساد وفتح الأسواق، والتهديد باستخدام سلاح المعونات ضد الدول التي لا تتجاوب مع السياسة الأمريكية، وقد ظهر هذا بوضوح من خلال موقف الولايات المتحدة في قمة الأمم المتحدة للتنمية التي عقدت في مدينة مونتيري في المكسيك خلال الفترة من 18-20 مارس 2002م<sup>(26)</sup>.

— سعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى فرض مفهوم جديد للعولمة لا يقوم على الحوار أو اللجوء لآلية فض المنازعات أو الحرية، وإنما يقوم على سياسة فرض الأمر الواقع والهيمنة الأمريكية، وذلك انطلاقاً مما أعلنه الكثيرون من المسؤولين الأمريكيين عقب أحداث سبتمبر وفي مقدمتهم الرئيس بوش "من ليس معنا فهو ضدنا".

ورغم كل ما سبق فإن هناك من يطرح بقوة سؤالاً هاماً وهو هل الولايات المتحدة الأمريكية مازالت قادرة على قيادة النظام العالمي بعد أحداث 11 سبتمبر<sup>(27)</sup>؟ والإجابة على هذا السؤال عليها خلاف كبير، حيث إن هناك من يرى أن ذلك يتوقف على عوامل كثيرة يصعب حسمها بسهولة، وأن أهم هذه العوامل مستقبل القوة الاقتصادية والسياسية والعسكرية للولايات المتحدة

الإرهاب، الدول المارقة، الجهات المتهمه بمساعدة الإرهاب، والدول التي تحوز أسلحة الدمار الشامل، واللجوء في ذلك إلى تصفية حسابات سابقة مع بعض الدول.

— تزايد حالات تراجع الولايات المتحدة عن التزاماتها الدولية في المجالات الاقتصادية والسياسية، وعدم التقيد بغير ما تتطلبه مصالحها الذاتية.

— استهداف السياسة الأمريكية للدول العربية والإسلامية بصورة خاصة، وذلك على صعيد محاور مختلفة سياسة واقتصادية وعسكرية وإعلامية، بما يوحي ببداية صراع أيديولوجي حقيقي بين الطرفين.

وبالتالي يمكن القول إن السياسات والتحركات الأمريكية على الساحة الدولية منذ أحداث 11 سبتمبر هي محاولة تستهدف ترتيب أوضاع العالم بشكل نهائي، لتكون في خدمة المصالح الأمريكية، وتأكيد الدور الإمبراطوري للولايات المتحدة الأمريكية على رأس النظام الدولي، وتوضيح التحركات والتصرفات الأمريكية أن السياسة الخارجية الأمريكية أصبحت أكثر شراسة على الصعيدين السياسي والاقتصادي، ومن الإجراءات الدالة على ذلك في السياسة الاقتصادية الأمريكية ما يلي:—

— لجوء الولايات المتحدة الأمريكية إلى استخدام السياسات الاقتصادية العدوانية ضد الدول الأخرى. بما فيها الاتحاد الأوروبي، وذلك من أجل المصالح الاقتصادية الأمريكية، وقد كان ذلك واضحاً في السياسة الأمريكية بشأن فرض رسوم جمركية على وارداتها من الصلب<sup>(23)</sup> في مارس 2002، وكذلك قرار دعم المزارعين الأمريكيين، ودعم الشركات الأمريكية عن طريق إعفائها من حوالي 30% من الضرائب<sup>(24)</sup>.

— استخدام الولايات المتحدة الأمريكية لإجراءات مكافحة الإغراق بصورة جائرة لتقليل وارداتها من الدول الأخرى، ولحماية منتجاتها من المنافسة الأجنبية،

الدول النامية ومن جماعات المجتمع المدني طوال السنوات الماضية، وكل ذلك قد يفتح الباب أمام تلك الأطراف للاختلاف مع مسيرة العولمة وفقاً للأفكار والرؤية الأمريكية، وهو ما قد يؤثر على سرعة واتجاه تلك المسيرة في بعض القضايا مثل تحرير التجارة الدولية وحركة رؤوس الأموال، وقواعد المنافسة، وغيرها من القضايا الاقتصادية، أو القضايا التي لها علاقة بالتجارة مثل حماية البيئة، وحقوق العمال.

في مقابل ذلك فإن هناك احتمالاً كبيراً أن تنجح الولايات المتحدة وبعض الأطراف والمؤسسات الدولية المؤثرة في مسيرة العولمة إلى التركيز على بعض القضايا الدولية لإرضاء الدول النامية، مثل قضية محاربة الفقر، وقضية علاج مشكلة ديون الدول النامية، ومحاولة إضفاء بعض ملامح العدالة على قواعد منظمة التجارة العالمية<sup>(30)</sup>، وذلك لتخفيف ومنع تزايد موجة الكراهية للعولمة الاقتصادية على الطريقة الأمريكية.

وأمام هذه الملامح المستقبلية لمسيرة العولمة فإن الدول العربية والإسلامية مطالبة بأن يكون لها رؤية وتصور خاص بما لهذه القضايا حتى تشارك ولو بقدر محدود في صياغة وتشكيل تلك الملامح، حتى لا تتأكد الصورة التي يحاول الغرب رسمها للدول العربية والإسلامية سياسياً وإعلامياً واقتصادياً بعد أحداث 11 سبتمبر، وذلك لأن مجرد اكتفاء الدول العربية والإسلامية بالتجاهل أو بتوجيه الانتقادات لما يدور على الساحة الدولية بعد أحداث 11 سبتمبر دون تقديم بديل أو المساهمة برؤية خاصة سيجعل الدول العربية والإسلامية الطرف الخاسر في المستقبل بعد أن كانت الخاسر الأكبر في أعقاب أحداث سبتمبر، ولذلك يجب أن يكون للدول العربية والإسلامية تصور تجاه جميع القضايا التي تمهمهم، مع وضع أولويات تساير الأولويات الدولية وتعكس المصالح العربية.

ويمكن لهذا التصور العربي والإسلامي أن يركز في الأجل القصير على الجانب الفكري والسياسي لتوضيح

الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر، وكذلك مستقبل تلك القوة لأطراف أخرى مثل الاتحاد الأوروبي والصين<sup>(28)</sup>، ويذهب بعض هؤلاء إلى أن الولايات المتحدة هي الدولة الوحيدة في العالم التي لديها تفوق في كل تلك القوى مجتمعة في وقت واحد، وأن هذه القوى مرشحة للاستمرار بسبب طبيعة الموقع الجغرافي الأمريكي، وبسبب انخفاض تكاليف تحقيق أو الحفاظ على تلك القوة، وبذلك ينتهون إلى أن الولايات المتحدة ما زالت قادرة على قيادة النظام الدولي، في حين يرى آخرون أن استمرار القدرة الأمريكية على قيادة النظام العالمي ستتوقف على استمرار الولايات المتحدة الأمريكية في التركيز على المهاجس الأمني في سياساتها الخارجية لمدة طويلة أو التحول عن ذلك في المدى المنظور، حيث إن هذا التركيز يجعل الولايات المتحدة الأمريكية تختصر القضايا الدولية كلها (سياسية واقتصادية وثقافية) رغم أهميتها في قضية واحدة هي الإرهاب، والإطلال على تلك القضايا من هذه النافذة، والإصرار على تقديم تعريف أحادي المنطلق للإرهاب ولغيره من القضايا الدولية<sup>(29)</sup>، وهذا سيستفز معظم دول العالم بما فيها أصدقاء واشنطن، وربما يكون ذلك بداية النهاية للدور الأمريكي المسيطر على النظام الدولي وعلى مسيرة العولمة، وذلك في ظل تصاعد الاعتراض الدولي على السياسة الأمريكية تجاه القضايا السياسية والاقتصادية المختلفة، ورغم وجاهة المبررات التي يسوقها كل جانب فالأمر المؤكد أن مصداقية الدور الأمريكي في قيادة مسيرة العولمة في شقيها السياسي والاقتصادي قد تراجعت أمام جميع دول العالم بما فيها الدول الحليفة للولايات المتحدة بسبب معالجة الولايات المتحدة لبعض تداعيات أحداث 11 سبتمبر، والتي نجم عنها الإضرار ببعض حقوق الإنسان، وبمبادئ حرية التجارة، وبحق سرية الحسابات وتدفق الأموال في البنوك، وتقييد الحريات والاعتقالات دون اتهامات واضحة، والجدير بالذكر أن هذه المصداقية وذلك الدور كان عرضة للانتقادات الشديدة من جانب العديد من

- (5) عمار على حسن، العالم العربي والنظام الدولي بعد 11 سبتمبر: محاولة لتحديد "الغرم" بين ماضى يزاحم وحاضر يتبلور، مجلة شئون عربية، جامعة الدول العربية، العدد 111، حريف 2002، ص- ص 154-176.
- (6) إبراهيم نافع، انفجار سبتمبر بين العولمة والأمركة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2002، ص 17.
- (7) مغاوري شلي على، الاقتصادات العربية في ظل أحداث 11 سبتمبر، مركز زايد للتنسيق والمتابعة، ابو ظبي، سبتمبر 2002، ص - ص 35 - 44.
- (8) أحمد النجار، في ظلال عاصفة سبتمبر: اقتصادات مصر والعرب والعالم، كراسات استراتيجية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الاهرام، القاهرة، 2001، ص- ص 4 - 8.
- (9) جريدة الأهرام المصرية بتاريخ 2001/9/30.
- (10) جريدة الأهرام المصرية بتاريخ 2001/9/22.
- (11) يقدر المكتب الفيدرالي للميزانية الأمريكية أن الانخفاض في معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي بنسبة 1% يتولد عنه خسائر أو نقص في إيرادات الضرائب يصل إلى حوالي 28 مليار دولار.
- (12) بلغ هذا الدعم حوالي 15 مليار دولار منها 5 مليارات دعم مباشر وحوالي 10 مليارات دولار في صورة ضمانات قروض للشركات لإنقاذها من الإفلاس.
- (13) U.S BUREAU Of Economic Analysis , August , 2002.
- (14) The Economist November 17<sup>th</sup> 2001 , p/114.
- (15) وفقاً لمؤشر داو جونز الصناعي تسببت أزمة استقالة الرئيس نيكسون في تراجع هذا المؤشر بحوالي 15.5% في حين تسببت أزمة الحظر النفطي العربي في عام 1973 في تراجع هذا المؤشر بنسبة 17.9% أما الأزمة الناجمة عن أحداث سبتمبر فقد أدت إلى تراجع هذا المؤشر بنسبة 14.3% ولزيد من التفاصيل حول أزمات أسواق المال الأمريكية منذ عام 1941 وحتى أزمة 11 سبتمبر 2001 يمكن الرجوع إلى: -
- NED DAVIS Research, INC.
- (16) انظر في ذلك: مركز زايد للتنسيق والمتابعة، الاقتصادات العربية في ظل أحداث 11 سبتمبر، أبو ظبي، سبتمبر 2002، ص - ص 44 - 48.

التعريف المنطقي للإرهاب وكيفية مواجهته على المستوى الدولي، وتوضيح أن قضية مكافحة الإرهاب لا يمكن أن تكون هي القضية الوحيدة على الأجنحة الدولية؛ حسب ما ترى الولايات المتحدة، وأن هناك قضايا أخرى أكثر أهمية يجب أن تدرج على الأجنحة الدولية لأن بعض هذه القضايا يعتبر ضمن أسباب الإرهاب، وأهمها مكافحة الفقر، والتهميش الدولي، والعقوبات السياسية والاقتصادية، وافتقار النظام الاقتصادي الدولي للعدالة والمساواة، وفي الأجل الطويل على الدول العربية والإسلامية أن تتحرك بجدية نحو بلورة كيان اقتصادي وسياسي قوى وفعال، وخاصة بعد أن وضعت مضطرة في مواجهة أيدلوجية مع الدول الغربية وخاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك حتى لا تصبح الدول العربية والإسلامية لقمة سائغة أمام المحمة الغربية الشرسة عليها بعد أحداث 11 سبتمبر، والتي لن تقف فقط عند أفغانستان والعراق.

#### الهوامش والمراجع

- (1) على سبيل المثال وقع حادث إرهابي في مصر عام 1999، وهو المعروف بحادث الأقصر، والمؤكد أن هذا الحادث قد سبب صدمة للاقتصاد المصري بصفة عامة وللقطاع السياحي المصري بصفة خاصة، ولكن الملاحظ أن الآثار الاقتصادية لهذا الحادث لم تتوسع لتنتقل إلى دول العالم الأخرى، ويرجع ذلك لاختلاف وضع ودور وحجم الاقتصاد المصري في الاقتصاد العالمي مقارنة بالاقتصاد الأمريكي.
- (2) مغاوري شلي على، آثار أحداث 11 سبتمبر على الاقتصاد الدولي والعربي، محاضرة ألقيت في مركز زايد للتنسيق والمتابعة، أبو ظبي، 30 سبتمبر 2002.
- (3) IMF , The Impact of U.S ECONOMIC growth on the Rest of the World:How much does it matter , August , 2001.
- (4) لمزيد من التفاصيل حول توقعات صندوق النقد الدولي للمعدلات النمو والبطالة في الولايات المتحدة الأمريكية في ذلك الوقت يمكن الرجوع إلى: -
- IMF, world Economic outlook report, may 2001, p. 21

